النتائج الرئيسية

إنه واضح جداً من كثافة المعلومات الواردة في ***تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2003*** بأن لمعاهدة و لحركة حظر الألغام بشكل عام أثر بارز على عملية إستئصال الألغام الأرضية المضادة للأفراد و إنقاذ الأرواح و الأطراف في كل منطقة من العالم.

+ إزدياد الرفض الدولي للألغام المضادة للأفراد

حتى تاريخ 31 يوليو/تموز 2003 كانت هناك 134 دولة طرف في معاهدة حظر الألغام و 13 دولة أخرى موقعة و لكن ليست مصادقة على المعاهدة، مُشكِّلة بذلك ثلاثة أرباع دول العالم. منذ تقرير المرصد العالمي للألغام الأخير إنضمت تسع دول لمعاهدة حظر الألغام بما فيها أفغانستان و قبرص و كلتيهما متأثرة بالألغام. عدد آخر من الحكومات إتخذت خطوات ملحوظة من أجل الإلتحاق و أبدت إستعداداً للمصادقة أو الإنضمام.

- التحديات العالمية

ما زالت 47 دولة - بإجمالي 200 مليون من الألغام المضادة للأفراد المخزونة في مستودعاتها – ما زالت خارج إتفاقية حظرالألغام. من بينها ثلاث دول من الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن للأمم المتحدة (الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، معظم دول الشرق الأوسط، معظم جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق و العديد من الدول الآسيوية.

+ إنخفاض عدد الدول المستخدمة للألغام المضادة للأفراد

خلال فترة هذا التقرير (منذ مايو / آيار 2002)، ست حكومات على الأقل استخدمت الألغام المضادة للأفراد مقارنةً بتسع حكومات – على الأقل - التي أستخدمت الألغام كما هو مبين في ***تقرير المرصد العالمي الألغام للعام 2002*** و على الأقل 13 حكومة خلال فترة ***تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2001***. حتى يوليو/تموز 2003، فقط حكومتين - ميانمار و روسيا – استخدمتا الألغام المضادة للأفراد بشكل منتظم. القوات الحكومية في أفغانستان، أنغولا، وسريلانكا استخدمت الألغام المضادة للأفراد خلال فترة التقرير السابق و ليس خلال الفترة الجارية. كما هو الحال بالنسبة لأفغانستان، أنغولا أيضاً دولة طرف في معاهدة حظر الألغام.

- استخدام محتمل للألغام المضادة للأفراد من قبل دول موقعة على المعاهدة

المرصد العالمي للألغام لا يستطيع أن يؤكد بشكل جازم بأن أي من الدول الـ13 الموقعة حديثاً، استخدمت الألغام المضادة للأفراد خلال فترة هذا التقرير، و لكن المرصد العالمي تلقى بشكل متزايد تقارير غاية في الأهمية حول استخدام الجيش البوروندي للألغام المضادة للأفراد. كما أن هناك إدعاءات خطيرة حول استخدام القوات الحكومية في السودان للألغام. كل من الحكومتين تنكر أي زرع للألغام.

- استخدام جديد و مستمر للألغام من قبل الحكومات

الدولة الوحيدة التي أضيفت إلى قائمة مستخدمي الألغام هي العراق حيث استخدمت قوات صدام حسين الألغام المضادة للأفراد في الفترة التي سبقت عمليات القتال و أثناءها في العام 2003. حكومات كل من الهند، باكستان، النيبال و روسيا أقرت بأنها استخدامت الألغام المضادة للأفراد خلال فترة هذا التقرير. كما أنه من الواضح أن قوات ميانمار (بورما) الحكومية استمرت في زرع الألغام. أخيراً وردت تقارير مؤكدة حول استخدام جورجيا للألغام إلا أن الحكومة تنفي ذلك.

+ إنخفاض استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل الأطراف غير الحكومية

أفادت التقارير أن القوات المتمردة استخدمت الألغام في 11 دولة على الاقل: بورما، بوروندي، كلومبيا، جمهورية كونغو الديموقراطية، جورجيا (القوات الأبخازية)، الهند، النيبال، الفلبين، روسيا (القوات الشيشانية)، الصومال و السودان. هذا مقارنة بالاطراف غير الحكومية الـ 14 الواردة في التقرير السابق.

+ إلتزام الأطراف غير الحكومية
خلال فترة هذا التقرير مجموعتين من الأطراف غير الحكومية في كردستان العراق و 15 من المجموعات المسلحة في الصومال وقعت في جنيف على إتفاقية إلتزام خاصة بالأطراف غير الحكومية، تتعهد فيها تطبيق حظراً مطلقاً على الألغام المضادة للأفراد.

+ إنخفاض إنتاج الألغام
على الأقل 36 دولة توقفت عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد، من بينها 30 دولة طرف في معاهدة حظر الألغام، و ست دول غير موقعة على المعاهدة (فنلندا، اليونان، اسرائيل، بولندا، صربيا و الجبل الأسود و تركيا). تايوان أيضاً توقفت عن الإنتاج. في العديد من الدول التي لم تتوقف بشكل رسمي عن إنتاج الألغام، من الواضح أنه لم يكن هناك أي إنتاج خلال سنوات عديدة، مثل الولايات المتحدة (منذ العام 1997)، كوريا الجنوبية و مصر. روسيا صرحت أنها خلال السنوات الثمان الأخيرة لم تنتج الألغام الشظوية الشائعة (من صنف PMN) أو ألغامها المتشرذمة "الفراشة" (من صنف PFM 1).

- الإنتاج المستمر
المرصد العالمي للالغام توصل إلى معرفة وجود 15 دولة حالياً منتجة للألغام المضادة للأفراد رغم أن عدد الدول التي كانت تنتج الألغام فعلياً خلال فترة هذا التقرير غير معلوم. النيبال أقرت ولأول مرة بأنها أنتجت الألغام المضادة للأفراد، ملتحقةً بذلك لأول مرة بصفوف منتجي الألغام منذ تقرير المرصد العالمي للالغام للعام 1999.

+ الحظر الفعلي للتجارة العالمية للألغام المضادة للأفراد
اقتصرت التجارة العالمية للألغام المضادة للأفراد على عدد قليل من الصفقات غير المشروعة أو السرية منذ منتصف التسعينات. هذا و لم ترد حالات مؤكدة لعمليات نقل الألغام المضادة للأفراد و ذلك لأن الحظر الدولي الفعلي لتجارة الألغام كان متيناً. العديد من الدول غير المنضمة لمعاهدة حظر الألغام وسعت بشكل رسمي أو أكدت حظرها لتصدير الألغام المضادة للأفراد، من بينها روسيا البيضاء، الصين، اسرائيل، بولندا، روسيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تركيا و الولايات المتحدة.

+ دُمرت الملايين من الألغام المضادة للأفراد المخزونة
حوالي أربعة ملايين من الألغام المضادة للأفراد المخزونة دمرت منذ التقرير الأخير للمرصد العالمي للألغام، مجملة بذلك حوالي 50 مليون خلال السنوات الأخيرة. 18 دولة طرف أخرى في معاهدة حظر الألغام أفادت استمرارها في تدمير مخزونها من الألغام، مدمرةً بذلك حوالي 10,8 مليون لغم: البرازيل، تشاد، كرواتيا، جيبوتي، آل سلفادور، إيطاليا، اليابان، الأردن، مقدونيا جمهورية يوغسلافيا السابقة، ملدوفا، موزمبيق، هولندا، نيكاراغوا، البرتغال، سلوفينيا، تايلاند، تركمنستان و أوغندا. إثنتي عشرة دولة أخرى في مرحلة تدمير مخزونها من الألغام. باستثناء واحدة، إنه من الملحوظ أن الدول الأطراف متقيدة بالأربع سنوات المتتالية المتمثلة بالموعد النهائي لتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد و التي بدأت في الأول من مارس / آذار 2003.

- حالة تركمنستان

أفادت تركمنساتان بأنها إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام بحلول الموعد النهائي المتمثل بالأول من مارس / آذار 2003، مدمرة 700,000 لغماً خلال 18 شهراً. إلا أنها أفادت أيضاً أنها تنوي إستبقاء 69,200 لغماً لأغراض التدريب. الحملة الدولية لحظر الألغام تعتبر أن 69,200 لغماً أمر غير مقبول و بالتالي غير مشروع، فمن الواضح من الرقم أنه ليس "الحد الأدنى الضروري اللازم" حسب ما هو مبين في المعاهدة. و قد عبرت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية عن رأيها بأن استبقاء هذا العدد من الألغام يبين في الواقع أن تركمنستان لم تدمر مخزونها من الألغام، و بالتالي فإنها تنتهك إلتزام أساسي من إلتزامات المعاهدة.

+تدمير مخزون الألغام من قبل الدول غير الأطراف

أفادت روسيا و لأول مرة بأنها دمرت أكثر من 16,8 لغماً مضاداً للأفراد من مستودعاتها بين الأعوام 1996 و 2002، بما فيها 638,427 في العام 2002. وقد سبق لها أن أفادت عن تدمير مليون لغم مضاد للأفراد. أوكرانيا، دولة موقعة على معاهدة حظر الألغام، دمرت ما يقارب 405,000 لغماً بين يوليو/تموز 2002 و مايو/آيار 2003. كإشارة تضامنية مع معاهدة حظر الألغام، روسيا البيضاء غير الموقعة على معاهدة حظر الألغام دمرت 22,963 لغماً مضاداً للأفراد من صنف PMN 2 في العام 2002.

- الملايين من الألغام المخزونة من قبل الدول غير الأطراف

يقدر المرصد العالمي للالغام بأن هناك حوالي 200 – 215 مليون لغم مضاد للأفراد مخزون حالياً من قبل 78 دولة. كلها من نصيب الدول غيرالموقعة على المعاهدة باستثناء حوالي 10 ملايين من هذه الألغام. بينما إذا أخذنا الصين (تقدر الألغام 110 مليون)، روسيا (تقدر بـ 50 مليون) الولايات المتحدة (10,4 ملايين)، باكستان (تقدر بستة ملايين)، الهند (تقدر بين 4 إلى 5 ملايين)، روسيا البيضاء (4,5 ملايين) و كوريا الجنوبية (مليونين).

- فشل الدول في تحقيق متطلبات تقارير الشفافية

سبعة من دول الأطراف لم تودع تقارير الشفافية الأولية المطلوبة حسب المادة 7 من معاهدة حظر الألغام، بما فيها أنغولا، أريتريا، غينيا، ليبيريا، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون و سورينام. هذه الدول لم تعلن بشكل رسمي عن وجود أو عدم وجود مخزون للألغام المضادة للأفراد و مدى تقيدها مع متطلبات التدمير.

+ تقارير الشفافية الطوعية من قبل دول غير الأطراف

خلال فترة هذا التقرير كل من لاتفيا و بولندا أودعت تقاريرها الطوعية حسب المادة 7 من المعاهدة، كاشفة كل منها للعامة و لأول مرة معلومات عن مخزونها من الألغام. هذه الخطوات أتت إقتداءً لمبادرات كل من روسيا البيضاء، ليتوانيا و أوكرانيا.

+تصاعد التمويل لقضايا الألغام

منذ العام 1992 شكل إجمالي تمويل قضايا الألغام 1,7 بليون دولار أمريكي، من بينها 1,2 بليون دولار منذ فتح معاهدة حظر الألغام للتوقيع في العام 1997. تمويل قضايا الألغام للعام 2002 بلغ 309 مليون دولار من قبل أكثر من 23 مانح و يشكل ذلك إرتفاع بمقدار 30% عن السنة الماضية. تقرير العام 2001 أفاد أن التمويل العالمي لقضايا الألغام إتصف بالركود. الممولون الذين رفعوا من مساهمتهم في قضايا الألغام في العام 2002 هم اليابان (49,9 مليون دولار أمريكي منفقة)، الإتحاد الأوروبي (38,7 مليون دولار أمريكي)، النرويج (25,2 مليون دولار أمريكي) ألمانيا (19,4 مليون دولار أمريكي)، و هولندا (16 مليون دولار أمريكي). استراليا، إلنمسا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا و سويسرا أيضاً سجلت إرتفاعاً.

الدول غير الأطراف اليونان و الصين أيضاً رفعت بشكل ملحوظ من حجم مساعداتها. يعود الفضل في إزدياد التمويل لممول واحد – اليابان – الذي أسهم بأكثر من النصف في تمويل العام 2002.

- إنخفاض في تمويل في قضايا الألغام
من جهة أخرى نزلت مساهمات كبار الممولين لقضايا الألغام: الولايات المتحدة (نزل 5,5 مليون دولار أمريكي)؛ الدانمارك (نزل 3,8 مليون دولار أمريكي): السويد (نزل 2,6 مليون دولار أمريكي) و المملكة المتحدة (نزل 1,4 مليون دولار أمريكي).

+إرتفاع المعونات المتلقاة لقضايا الألغام
من الدول التي تعاني من مشكلة الألغام والتي سجلت أعلى رقم للمعونات المقدمة لقضايا الألغام للعام 2002 هي أفغانستان (أرتفاع بـ 50 مليون دولار أمريكي)، فييتنام (12 مليون دولار)، أنغولا (7,7 مليون دولار)، كمبوديا (6,3 مليون دولار) و سريلانكا (حوالي 5,5 مليون دولار). و بين المتلقين الرئيسيين، لم يسجل أي إنخفاض محلوظ باستثناء ما كان متوقعاً في كوسوفو.

- الحاجة إلى المزيد من التمويل لقضايا الألغام
أكثر من ثلثي تمويل العام 2002 خصصت لدولة واحدة و هي أفغنستان. بالتالي ستزداد الحاجة إلى المزيد من التمويل لقضايا الألغام في المستقبل من أجل التعامل مع مشكلة الألغام العالمية و لتمكين الدول الأطراف من التقيد بموعد العشر سنوات النهائية اللازمة لإزالة الألغام.

+إتساع برامج قضايا الالغام
في العام 2002 إزداد عدد الدول الموبوءة بالألغام التي صرحت عن تنظيم عمليات لإزالة الألغام، بالإضافة إلى الإرتفاع الكبير في عدد الأراضي المطهرة في العديد من الدول. كما سجل المرصد العالمي للألغام برامج إنسانية لإزالة الألغام في 35 دولة على الأقل و مواقع لبرامج أصغر لإزالة الألغام في 32 دولة. كوستاريكا أعلنت نفسها خالية من الألغام في ديسمبر/كانون الأول 2002. إتفاقية السلام و وقف إطلاق النار في أنغولا، سريلانكا و السودان مكنت من توسيع البرامج المعنية بقضايا الألغام. المرصد العالمي للألغام سجل برامج تعليمية بمخاطر الألغام في 36 دولة في العامين 2002 و 2003.

- ما زالت هناك الكثير من الدول الموبوءة بالألغام
تعرف المرصد العالمي للألغام إلى 92 دولة موبوءة بدرجة أو بأخرى بالألغام و / أو الذخائر غير المنفجرة، من بينها 45 دولة طرف في معاهدة حظر الألغام. و لم ترصد أي عملية لإزالة الألغام في 16 دولة موبوءة من هذه الدول كما لم ترصد أي برامج للتوعية بمخاطر الألغام في 25 دولة.

- إنخفاض عدد ضحايا الألغام الجدد
إنخفضت نسبة ضحايا الألغام الذين تم التقرير عنهم في معظم الدول الموبوءة بالألغام. و يعزى الإرتفاع الذي رصد في العام 2002 بشكل عام إلى تنقل السكان ضمن المناطق الموبوءة نفسها (كمبوديا مثلاً)، أو نتيجة نزاعات جديدة أو متسعة (الهند و فلسطين). بينما في الدول الموبوءة الأخرى، الأرتفاع في عدد الضحايا يعود بشكل رئيسي إلى التحسن في عملية جمع البيانات: بورما، تشاد، غينيا-بيساو، إيران، العراق، الأردن، جمهورية كوريا، باكستان و تايلاند.

من الواضح، فإن عدد الضحايا الجدد للألغام الأرضية و الذخائر غير المنفجرة يتراوح بين 15,000 و 20,000 ضحية في السنة و هو إنخفاض ملحوظ عن الرقم 26000 ضحية جديدة للألغام و الذخائر غير المنفجرة في كل سنة، و الذي بقي مادة إحصائية ثابتة لسنوات عديدة. مع ذلك لا بد من الإعتراف أن هناك عوز للتقارير الدقيقة في بعض البلدان و هناك عدم التبليغ عن الضحايا في العديد من الدول الأخرى.

- إستمرار وجود الضحايا يعني المزيد من الحاجة للمساعدة

في العام 2002 و حتى يونيو /حزيران من العام 2003، سجلت ضحايا جدد للألغام الأرضية في 65 دولة: الغالبية العظمى منها (41 دولة) كانت في حالة سلم و ليس حرب. فقط 15 % من الضحايا الجدد في العام 2002 كانوا من بين أفراد القوات المسلحة. في العام 2002 أعلى رقم لضحايا الألغام سجل في الشيشان (رصدت 5,695 ضحية)، أفغانستان (1,286 ضحية)، كمبوديا (834 ضحية)، كالومبيا (530 ضحية)، الهند (523 ضحية)، العراق (457 ضحية)، أنغولا (287 ضحية)، تشاد (200 ضحية)، النيبال (177 ضحية)، فييتنام (166 ضحية)، سريلانكا (142 ضحية)، بوروندي (114 ضحية)، بورما/ميانمار (114 ضحية) و باكستان (111 ضحية).
أعداد ملحوظة أيضاً – أعلى من 50 ضحية – رصدت في البوسنة و الهرسك، جمهورية كونغو الديموقراطية، إريتريا، أثيوبيا، جورجيا، لاوس، فلسطين، السنغال، الصومال و السودان.

- المساعدة غير الملائمة لضحايا الألغام

في العديد من الدول الموبوءة بالألغام المساعدة المقدمة استجابةً لإحتياجات الناجين من حوادث الألغام غير ملائمة لهذه الإحتياجات فمن الواضح أن مساعدة خارجية ضرورية من أجل تقديم هذه المساعدة. خلال فترة هذا التقرير، المرصد العالمي للألغام رصد على الأقل 48 دولة موبوءة بالألغام حيث وجد أن جانب أو أكثر من جوانب المساعدة غير ملائمة لإحتياجات الناجين.